

كورونا يهدم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تركيا

ولم تحلّ المستشفيات الجديدة محلّ المستشفيات الحكومية القديمة فحسب، وإنما حلت أيضا محلّ المستشفيات العسكرية، التي أغلقت في أعقاب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في 15 يوليو 2016. غير أن هناك شكوكا كثيرة أثبتت بشأن قدرة تلك المستشفيات على العمل في حالات الحروب والجوائح. ويقول فيكرت شاهين، الطبيب والنائب في البرلمان عن حزب المعارضة الرئيس، حزب الشعب الجمهوري، إن هجوم إبل وجائحة كورونا أظهرتا مخاطر وجود منشأة طبية واحدة للتعامل مع الآلاف من المرضى المحتمل أن تكون انتقلت إليهم عدوى منتشرة، أو مع الجنود الجرحى.

وقال شاهين إن الملاحظة الأولى أن المسافة بين أطراف المجمعات الطبية الضخمة قد تصل في بعض الأحيان إلى كيلومترات، بينما تبني المستشفيات ذاتها في الغالب على مساحة بعيدة عن مراكز المدن. أضاف "في مجال الصحة، الذي قد تفصل فيه ثوان بين الحياة والموت، فإن صعوبة الوصول إلى المستشفيات التي بُنيت على بعد كيلومترات من المدن تجعل التدخلات لإنقاذ الحياة أكثر صعوبة، وتزيد مخاطر وفاة المرضى. قلنا من البداية إن هذا النموذج خطأ، وإنه حولّ المستشفيات إلى مراكز تجارية، وحولّ المرضى إلى زبائن مضمونين من قبل الخزّانة... والآن، قد أظهرت الأحداث التي هزّت المجتمع في الأونة الأخيرة بصورة مؤلمة أننا كنا على حق".

والأمر الأكثر خطورة على المجتمع التركي، البالغ عدده 83 مليون نسمة، هو تفشي فيروس كورونا، حيث وصل عدد الحالات إلى 359 حالة وفقا لبيانات وزارة الصحة حتى مساء الخميس الماضي، مقارنة مع عدد قليل من حالات العدوى التي اكتشفت الأسبوع الماضي.

مجمعات المستشفيات الضخمة هذه بسبب موقعها في المدن التركية فحسب، وإنما أيضا لأنها منشآت ضخمة تمتد على مساحات واسعة تجعلها تبدو كمدن في حد ذاتها. في نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يُحسب الدخل المضمون من مشروعات النقل -مثل المطارات والجسور والطرق السريعة- بعدد المسافرين أو السيارات. وتدفع الخزّانة فارق القيمة إذا لم يحقق المشغلون حجما مستهدفا من حركة المرور كل عام.



من المتوقع أن تؤدي كورونا إلى انهيار نموذج الشراكة بين القطاع العام والخاص واستنزاف الموازنة

وبالنسبة للمستشفيات، فإن الضمان يُحسب على أساس عدد المرضى. ويضم كل مستشفى من المستشفيات الجديدة ما لا يقل عن ثلاثة آلاف سرير، وهي سعة استيعابية مرتفعة للغاية جعلت المستشفيات القديمة في الكثير من المدن تغلق أبوابها. وأغلق 13 مستشفى في أنقرة وحدها لإسباح المجال أمام المشروعات الجديدة. لكن هذه المستشفيات أثارت الجدل من جديد بعد هجوم شنته القوات الحكومية السورية، أدى إلى مقتل العشرات من الجنود الأتراك وجرح عدد كبير منهم في إبل شمال غربي سوريا في السابع والعشرين من فبراير، وانتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في تركيا هذا الشهر.

ذو الفقار دوغان

كاتب في موقع
أحوال تركية



ظل نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مدى نحو 20 عاماً محركاً لنموذج الحكومة التركية التنموي القائم على مشروعات البنى التحتية الضخمة، والتي تشمل المستشفيات والمطارات وشبكات النقل. فقد وفر هذا النموذج للشركات الخاصة دخلاً من تلك المشروعات، تضمنه الخزّانة.

ومع تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، من المتوقع أن يؤدي هذا النموذج إلى استنزاف الميزانية التركية، وأن يصل باقتصاد البلاد إلى مرحلة الانهيار.

ووفقاً لاستراتيجية رسمية وتقرير ميزانية للرئيس رجب طيب أردوغان حول نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فإن المدفوعات بالعملة الأجنبية -والمضمونة من الخزّانة-

للمستثمرين في مشروعات الشراكة ستصل إلى 71.5 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة.

ويقول التقرير إنه لو كانت الدولة تولت المشروعات ذاتها بنفسها، لتمكّنت من إتمام تلك المشروعات بتكلفة تصل إلى 67.5 مليار دولار.

لكن بدلاً من تبني الدولة لهذا النهج، فإنها لجأت إلى شركات البناء المقربة من الحكومة، والتي ستحصل على 71.5 مليار دولار خلال 20 عاماً. الجزء الأكبر من هذا المبلغ -ويصل إلى 41 مليار دولار- جرى التعهد به للشركات التي تولت مشروعات النقل، مثل مشروع مطار إسطنبول الضخم الذي افتتح بشكل كامل العام الماضي.

وسيزهد نحو 11.5 مليار دولار من الضمانات إلى "المدن" الطبية، التي جرى تشغيل 20 منها إلى الآن. ولم يُطلق مصطلح "المدن" الطبية على

فايروس كورونا يعجل برقمنة الاقتصاد المصري

الوباء يقنع المصريين بالإقبال على التعاملات الإلكترونية



اعتماد الرقمنة بعد عناء طويل

وزاد من ديناميكية التحول الرقمي المدفوع بمخاوف الفايروس قرار رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي الذي يقضي بمنح عطلة لنحو 50 في المئة من العاملين بالجهاز الإداري للدولة البالغ عددهم 5.9 مليون موظف لمدة أسبوعين مبدئياً، ومن المخطط أن تكون العطلة بالتناوب حتى لا تتأثر الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقال محسن عادل، نائب رئيس الجمعية المصرية لدراسات التمويل والاستثمار، إن سرعة التحول الرقمي مع تداعيات أزمة فايروس كورونا، أصبحت اتجاهاً عالمياً، ويبدو أن مصر كانت بحاجة لأزمة كي يتقنع الأفراد برقمنة المعاملات.

ولفت في تصريح خاص، إلى أن القاهرة أطلقت مبادرة التحول الرقمي في شهر يوليو الماضي، ولم تكن نتائجها على المستوى المخطط له نتيجة غياب ثقافة التعامل مع التكنولوجيا.

وتعدّ هذه الخطوة فرصة ذهبية أمام القاهرة لرفع مستوى الخدمات الحكومية، وإعادة الثقة المفقودة بين المواطن والدولة حول جودة هذه الخدمات.

ويمكن التحول الرقمي في ظل المخاوف من التعاملات النقدية خاصة من نقل الفايروس عبر النقود الورقية من حصر الاقتصاد الخفي، ورفع كفاءة حركة الأموال في النشاط الاقتصادي.

ويبقى تحدي كفاءة شركات الاتصالات التي تقدم خدمات الإنترنت والتليفون المحمول نقطة فاصلة في استمرار خطط القاهرة نحو التحول لمجتمع رقمي، في ظل سوء الخدمات وبطء سرعات الإنترنت.

ويحتاج ذلك لتفعيل منظومة جديدة تتطلب إعادة نظر في الإمكانيات التي تحتاجها مصر حالياً، لاستخدام البيانات الكبيرة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتسهيل إنشاء قواعد بيانات وبرامج تعزّل من تفعيل الرقمنة في التعاملات اليومية.

ومما يُفاقم الأمور تعداد سكان البلاد الذي يسير بوتيرة عالية، وسجل نحو 100 مليون نسمة مؤخراً، بخلاف أكثر من 10 ملايين مصري يقيمون بالخارج.

وتتوازي أزمة كورونا مع خطط بنك مصر الذي أسسه الاقتصادي المصري طلعت حرب عام 1920 لإنشاء أول بنك رقمي في البلاد خلال النصف الثاني من العام الحالي، والذي يتيح تنفيذ جميع المعاملات إلكترونياً.

ويعمل البنك الجديد بفروعه التي تنتشر في جميع أنحاء البلاد دون موظفين على مدار الساعة، الأمر الذي يجعل سرعة التحول الرقمي الحالي تصبّ في صالح التعامل مع البنك الجديد وزيادة حصته السوقية من المعاملات الإلكترونية.

تقبّل المصريون بعد عناء حكومي كبير المعاملات الإلكترونية، وهرعت قطاعات كبيرة منهم إليها خوفاً من عدوى فايروس كورونا، الأمر الذي عجلّ بدخول الاقتصاد إلى مرحلة جديدة من التحول الرقمي، هروباً من الزحام، وفوبيا نقل الفايروس عن طريق النقود الورقية.

وشملت التوجهات إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على المعاملات الإلكترونية والصرافات الآلية والمحافظة الإلكترونية لمدة 6 أشهر، والعمل على استبدال المسحوبات النقدية بالمبالغ الكبيرة بتحويلات أو شيكات مصرفية مع الإغفاء من المصروفات البنكية المترتبة على ذلك.

وأعلن البنك المركزي في توجيهاته لتشمل توفير المطهرات ووضع آلية للتطهير المستمر وتبخير خزائن البنوك لتعقيم العملة، وتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لمدة 6 أشهر دون غرامات، فمعظم هذه الشركات تتعامل نقداً.

وتعدّ مصر من الدول عالية الكثافة المصرفية، حيث تصل لنحو 23 ألف مواطن لكل فرع من فروع البنوك التي يصل عددها لنحو 4365 فرعاً تمثل نحو 38 بنكاً تعمل داخل البلاد.

محسن عادل
الأفراد كانوا بحاجة
لأزمة للاقتناع بالرقمنة
والتكنولوجيا

محمد عمران
هيئة الرقابة المالية
طبقت نظام التصويت
عن بعد

وأعلن محمد عمران، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، عن تطبيق نظام للتصويت عن بُعد في الجمعيات العمومية لمناقشة القوائم المالية للشركات وموازنتها التقديرية المقبلة. وأشار عمران، إلى أنه تم إتاحة جميع الخدمات التي تقدمها الهيئة إلكترونياً، عبر الموقع على شبكة الإنترنت دون الحاجة للحضور إلى مقر الهيئة.

وتغطي الهيئة العامة للرقابة المالية جميع الأنشطة المالية غير المصرفية، وتشرف على قطاعات التأمين وسوق المال والتأجير التمويلي وأنشطة الخصيم والمشروعات متناهية الصغر.

وأعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن تخصيص منصات إلكترونية للجامعات للتدريس عن بعد، وقد يمتد نطاق عمل المنصات للمدارس قريباً، الأمر الذي يفعل بشكل غير التحول الرقمي في جميع القطاعات بسبب كورونا.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - عجلّ فايروس كورونا من عمليات التحول الرقمي في الاقتصاد المصري، بعد خطوات احترازية عده شرعت الحكومة في تطبيقها مؤخراً، وإعلان البنك المركزي عن حزمة إجراءات تضم حوافز للمعاملات الإلكترونية بدلاً من الحضور إلى فروع البنوك.

والمخاوف من الإصابة بالفايروس جعلت شريحة كبيرة من المواطنين تقبل هذه المعاملات وتجنب الإقبال على التعاملات النقدية المباشرة، وتعززت رغبتهم في تلبية احتياجاتهم عبر الهاتف الخليوي أو الكمبيوتر الشخصي، وهم في منازلهم.

وقالت حميدة ياسين، وهي امرأة مسنة داخل فروع أحد البنوك بوسط القاهرة في تصريح خاص لـ "العرب"، إنها قصدت الفرع القريب من منزلها للاشتراك في خدمات الإنترنت كي تتمكن من دفع جميع التزاماتها وهي في المنزل دون الوقوف في صفوف الانتظار والزحام داخل البنوك.

وأضافت أن المخاوف من فايروس كورونا دفعها للاشتراك بلا تردد في هذه الخدمات، وفضلت دفع كل أموالها نقداً والحصول على إيصالات الدفع وبطاقة ائتمان تساعد على إنهاء جميع المعاملات النقدية.

وأوضحت مصادر مصرفية، أن الأيام الماضية شهدت إقبالا كبيرا على الاشتراك في خدمات البنوك الإلكترونية بصورة غير مسبوق، بما يمكن الأفراد والشركات من تنفيذ جميع العمليات دون الحاجة للذهاب إلى فروع البنوك.

وأشارت إلى أن معدلات الإقبال في بعض الفروع وصلت إلى ضعف عددها في الأيام العادية، حيث يسعى الأفراد إلى الاستفادة من الخدمات التي تمكنهم التعامل عن بعد، وتجنب الاختلاط وفق التحذيرات الحكومية.

وتبذل القاهرة جهوداً منذ أربعة أعوام لإقناع الأفراد بأهمية التحول الرقمي وإنهاء جميع الخدمات المالية، وكل ما يتعلق بتراخيص الشركات والسيارات وغيرها دون المزاومة في أروقة الهيئات الحكومية، وفشلت في زيادة الإقبال.

وأصدر البنك المركزي المصري 22 توجيهاً لجميع البنوك العاملة في مصر بهدف مواجهة فايروس كورونا وحث الأفراد على تنفيذ المعاملات البنكية من خلال القنوات الإلكترونية والبطاقات الائتمانية.

لبنان مقبل على مواجهة صعبة مع إعادة هيكلة ديونه

عن منطقة الكورنيش المطلّة على البحر مع سريان إجراءات الحكومة الرامية إلى كبح تفشي فايروس كورونا.

وامسرت بإغلاق عدة متاجر فتحت أبوابها في بيروت في انتهاك لأمر الإغلاق، وتم إبعاد مجموعة من السباحين عن الشاطئ بمدينة صيدا الجنوبية.

ويرى خبراء أن هذه القرارات ستكون موجبة بالنسبة لاقتصاد البلد حيث سيقصص حتى حجم الاستهلاك اليومي ما سيزيد الوضع المالي سوءاً وسيدخل البلد في حالة من الركود تشمل مرافق الحياة اليومية التي سيقصص الطلب عليها بفعل ملازمة المواطنين لمنازلهم.

وأعلنت الحكومة حالة طوارئ صحية، الأسبوع الماضي، وقررت إغلاقاً يشمل معظم المؤسسات العامة والشركات الخاصة سعياً لكبح انتشار الفايروس الذي أصاب 109 أشخاص.

وامسرت بإغلاق الحدود والموانئ والمطارات بين 18 و29 مارس وقالت إن اللبنانيين ملزمون بالبقاء في منازلهم إلا في حالات الضرورة القصوى.



مهمة صعبة

بالنظر إلى الروابط المتشابكة بين وزارة المالية والبنك المركزي والبنوك المحلية، وتابع "بالنظر إلى توقعات النمو الباهتة، من المنطقي تخفيف عبء الديون في مختلف أنحاء القطاع العام الواسع النطاق".

مورغان ستانلي
لبنان يواجه عملية إعادة هيكلة ديون معقدة وصعبة

وكلف قرار التأخر في إغلاق لبنان للحدود مع البلدان المجاورة التي تشهد انتشار الوباء وخصوصاً إيران، بؤرة الفايروس، الحكومة اللبنانية فاتورة باهظة من اقتصادها المتعثر، وحيث يرى خبراء أن ذلك أدى بها إلى اتخاذ قرارات متأخرة موجبة بإغلاق كل المنافذ التجارية ما سيزيد من أزمتها الاقتصادية.

وخلت شوارع بيروت المزدهمة عادة من السيارات بشكل كبير وابتعد المارة عن الحياة اليومية لسنداته جعلها تبتعد رخيصة حتى في حالة تحقق أسوأ التصورات.

وعلق لبنان، وهو أحد أثقل البلدان دينا في العالم، مدفوعات جميع سنداته الدولية البالغة قيمتها 31.3 مليار دولار هذا الشهر، معلناً أنه لم يعد باستطاعته سدادها.

وقالت مورغان ستانلي "إنه ستكون هناك حاجة إلى تخفيف لآعباء الديون بما يوازي ما بين 100 في المئة ونحو 125 في المئة من الناتج الاقتصادي السنوي للبنان، رغم أن ذلك لن يكون سهلاً بأي حال من الأحوال".

والبندو القانونية لسنداته جعله عرضة لرفض من المستثمرين على طريقة الأرجنتين مما يقوض العملية، بينما تحويل العبء إلى البنوك المحلية ليس خياراً لأن البنوك نفسها ساهمت في امتصاص الديون وستحتاج إعادة رسملة.

وسيكون الإنقراض على ودائع المدخرين والشركات بالبنوك كما فعلت قبرص في أوج أزمتها مثيراً لمشكلات على الصعيد السياسي، وربما أيضا يكون الحصول على دعم من صندوق النقد الدولي أو أي مكان آخر في الشرق الأوسط صعباً في ظل الأوضاع الراهنة.

وقال مورغان ستانلي في تحليله "نرى شيئاً من الفأسة في الاقتراب تدريجياً من إعادة هيكلة الديون، وذلك